Document: EB 2020/131(R)/R.34
Date: 7 December 2020
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها التاسع والخمسين بعد المائة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Advit Nath
المراقب المالي ومدير
شعبة المراقب المالي
رقم الهاتف: 2829 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.nath@ifad.org

Allegra Saitto
مديرة الإبلاغ المالي والتمويل المؤسسي
رقم الهاتف: 2405 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.saitto@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre Mc Grenra
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الحادية والثلاثون بعد المائة

روما، 7-9 ديسمبر/كانون الأول 2020

للعلم

موجز تنفيذي

1- في ضوء جائحة كوفيد-19، انعقد عن بُعد الاجتماع التاسع والخمسون بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات.

2- وناقشت اللجنة عددا كبيرا من الوثائق، سيُقدم معظمها إلى المجلس التنفيذي لاستعراضها أو الموافقة عليها في دورته الحادية والثلاثين بعد المائة. وشملت بنود جدول الأعمال ما يلي:

- الاستعراض السنوي لبيان سياسة الاستثمار في الصندوق، مصحوبا بإطار الرقابة على استثمارات الصندوق؛
- خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2021؛
- مخصصات ميزانية عام 2021 المرتبطة بخطة الموظفين والعمليات والتكنولوجيا: تنفيذ استثمار موجه في قدرات الصندوق؛
- تقرير كفاية رأس المال؛
- الإقراض إلى الكيانات دون الوطنية في سياق نموذج العمل الجديد في الصندوق؛
- الموارد المتاحة لعقد الالتزامات؛
- تقرير عن حافظة استثمارات الصندوق للفصل الثالث من عام 2020؛
- إدارة الأصول والخصوم: تقرير منتصف المدة والطريق إلى الأمام؛
- سياسة السيولة الجديدة؛
- التعديلات المقترحة على النصوص القانونية الأساسية للصندوق.

3- وقدِّمت إلى اللجنة أيضا تحديثات شفوية عن آثار إصلاح أسعار الفائدة السائدة بين المصارف، وعملية التصنيف الائتماني، وتنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية.

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها التاسع والخمسين بعد المائة

1- ترغب لجنة مراجعة الحسابات في أن تسترعي انتباه المجلس التنفيذي إلى المسائل التي نظرت فيها أثناء اجتماعها التاسع والخمسين بعد المائة المنعقد في 24 و25 نوفمبر/تشرين الثاني 2020. وفي ضوء حالة الطوارئ الناشئة عن تفشي جائحة كوفيد-19، عُقد الاجتماع عن بُعد باستخدام تطبيق Zoom للتداول بالفيديو.

اعتماد جدول الأعمال

2- تم اعتماد جدول الأعمال دون إدخال أية تعديلات عليه.

محاضر الاجتماع الثامن والخمسين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات

3- تمت الموافقة على المحاضر بعد إدخال تعديل على محاضر الجلسة المغلقة التي عقدت أثناء الاجتماع الثامن والخمسين بعد المائة.

الإدارة المالية للمشروعات: الآليات والمستجدات والإفصاح والنتائج (AC 2020/159/R.6) - (للاستعراض)

4- اطلعت اللجنة على آخر المستجدات بشأن تطبيق سياسات وممارسات ضمان الإدارة المالية وتطورها، والنتائج المنبثقة عن الدورة الأخيرة لتقرير مراجعة حسابات المشروعات. وفي هذا الصدد، أكد الاستعراض السنوي للمبادئ الواردة في الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات في المشروعات الممولة من الصندوق كفاية هذه المبادئ واستمرار انطباقها حتى بعد النظر في أثر أزمة كوفيد على هذا النشاط. وأشارت الإدارة إلى أنه قد تم بالفعل اتخاذ تدابير استثنائية لإدارة أثر جائحة كوفيد-19 من أجل موازنة تنفيذ المشروعات مع المستويات المطلوبة للضمان الائتماني.

5- وطلب أعضاء اللجنة تفاصيل إضافية عن الرصيد الأعلى للنفقات غير المدعومة، والتعاون مع مكتب المراجعة والإشراف ومكتب إدارة المخاطر المؤسسية، وعواقب المشروعات ذات التصنيفات الكبيرة والعالية من حيث مخاطر الإدارة المالية المتبقية (أي التي تتجاوز المستوى المعتدل المقترح لتقبل المخاطر)، وأسباب الاختلافات الإقليمية في جودة الإبلاغ المالي.

6- وقدَّمت الإدارة التفاصيل المطلوبة، وأبلغت اللجنة بالمتابعة الشهرية لطريقة عمل البعثات عن بُعد. كما أخذت الإدارة علما بالتعاون الوثيق مع مكتب المراجعة والإشراف والاعتماد القوي على تقارير مراجعة المشروعات. ومن المتوقع أن تتحسَّن المخاطر المتبقية بمرور الوقت حالما تصبح البعثات الفعلية ممكنة مرة أخرى وبمجرد أن يكتمل فهم إطار المخاطر الجديد، وذلك جزئيا من خلال الاجتماعات نصف السنوية لتقييم تصنيفات المخاطر داخل حوافظ كل إقليم وفيما بينها.

7- وأشادت اللجنة بالموظفين على عملهم وشجّعت الإدارة على توخي أعلى درجات اليقظة حيال المخاطر المذكورة أعلاه التي ستكون متابعتها عن بُعد مسألة أكثر صعوبة. واعتُبر أن الوثيقة قد تم استعراضها.

الاستعراض السنوي لبيان سياسة الاستثمار في الصندوق (AC 2020/159/R.7 + Add.1 + Add.2) - للاستعراض

8- عرضت الإدارة الاستعراض السنوي لبيان سياسة الاستثمار في الصندوق، مشيرة إلى أنه تم إجراء استعراض استثنائي في سبتمبر/أيلول 2020 لمواءمة الصندوق مع الممارسات المعمول بها في المؤسسات النظيرة الدولية كجزء من عملية التصنيف الائتماني. وأكدت أن حافظة الاستثمار ستقسَّم إلى شرائح: شريحة معاملات لتلبية احتياجات الصرف؛ وشريحة سيولة تشمل أدوات يمكن تصفيتها في غضون مهلة قصيرة لتجديد شريحة المعاملات، وشريحة استثمارات للأموال المستثمرة ذات الآجال الأطول.

9- ورحب أعضاء اللجنة بالوثيقة وطلبوا إيضاحا بشأن طريقة حوكمة صنع القرارات بشأن بيان سياسة الاستثمار، مثل القرارات المتعلقة بدعم رئيس الصندوق في اتخاذ القرارات في المجالات المواضيعية شديدة التخصص، وتحديد مستويات تحمل المخاطر.

10- وقدمت الإدارة الإيضاحات المطلوبة، مشيرة إلى أن القيمة المشروطة المعرضة للخطر هي المقياس الرئيسي لمخاطر حافظة الاستثمارات ككل.

11- واستعرضت اللجنة الوثيقة التي ستقدم إلى المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2020 للموافقة عليها.

خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2021 (AC 2020/159/R.8 + INF.1) - للاستعراض

12- قدَّم مكتب المراجعة والإشراف بند جدول الأعمال، مؤكدا أن خطة العمل لعام 2021 تُراعي القدرة المتوقعة للمكتب في عام 2021 وأجواء عدم التيقن المرتبطة بالتغييرات الجارية في العمليات وتطور المخاطر المتصلة بجائحة كوفيد-19. وقدَّم المكتب خطة مفصَّلة عن أنشطة المراجعة لعام 2021 ومعلومات عن آخر اتجاهات التحقيقات ومكافحة الفساد. وأبلغ المكتب اللجنة أنه لا يقترح إدخال أية تعديلات على خطة العمل على الرغم من أن المخصصات المرصودة للمكتب في ميزانية عام 2021 أقل من الموارد المطلوبة المقترحة نظرا لأن الإدارة أشارت إلى أنها ستنظر في تخصيص موارد إضافية للمكتب في مطلع عام 2021.

13- وأكد أعضاء اللجنة أهمية ضمان تزويد المكتب بالموارد الكافية لتجنب المساس بقدرته على أداء وظيفة المراجعة والاضطلاع على أكمل وجه بالعمليات المقررة التي باتت أكثر أهمية في ظل الضغوط الحالية التي تفرضها جائحة كوفيد.

14- واستعرضت اللجنة خطة العمل التي ستقدَّم إلى المجلس التنفيذي في دورته المقبلة لتأكيدها.

خطة الموظفين والعمليات والتكنولوجيا: تنفيذ استثمار موجه في قدرات الصندوق (AC 2020/159/R.4) - للاستعراض

15- قدَّمت الإدارة تقريرا شاملا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذه المبادرة. وأشارت إلى أنه تم إحراز تقدم جيد على الرغم من تحديات أزمة كوفيد. وقالت إنه تم الانتهاء من عملية التخطيط الاستراتيجي لقوة العمل وتحديد احتياجات التدريب ووضع برنامج لإنهاء الخدمة. وصدرت الموافقة على إطار جديد لإدارة الأداء سيبدأ تنفيذه في عام 2021. وأُبلغت اللجنة أيضا بالتقدم الذي تحقق في مجالات مسارات عمل العمليات والتكنولوجيا (مثل منصة إدارة المواهب). وعُرضت آخر المستجدات عن استخدام ميزانية خطة الموظفين والعمليات والتكنولوجيا الذي سيقترب من 80 في المائة، وسيتاح الجزء غير المستخدم في عام 2021. وأُبلغت اللجنة أيضا أن طلب سحب مبلغ 4.165 مليون دولار أمريكي في عام 2021 سيُقدَّم إلى المجلس التنفيذي في دورته المقبلة للموافقة عليه.

16- وطلب أعضاء المجلس معلومات عن الأدوات الجديدة لإدارة الأداء وتدابير ضمان التعويض عن وظائف المكافئين المتفرغين الجديدة المقترحة لعام 2021 بتخفيض أعداد الموظفين في ظل انخفاض اعتمادات الميزانية المخصصة لإنهاء الخدمة. وطُلبت معلومات إضافية عن عملية مراجعة الوظائف التي سيتم إجراؤها في عام 2021.

17- وقدَّمت رابطة الموظفين بيانا موجزا أبلغت فيه اللجنة بمشاركتها في مختلف الأنشطة.

18- وأوضحت الإدارة أن ضمان تخفيض أعداد الموظفين سيتحقق بمجموعة تدابير تشمل عمليات إنهاء خدمة الموظفين ونقل بعض الوظائف الحالية من المقر الرئيسي إلى المكاتب القطرية بتكلفة أقل. وستتولى شركة خارجية مراجعة الوظائف.

19- واعتُبر أن الوثيقة قد تم استعراضها.

إدارة المخاطر المؤسسية - للعلم

20- قدَّمت الإدارة تحديثا شفويا عن آخر المستجدات في إدارة المخاطر المؤسسية، فتطرقت إلى إنشاء المكتب الجديد لإدارة المخاطر المؤسسية والمبادرات الجارية حاليا للدفع قدما بتنفيذ إصلاحات إدارة المخاطر المؤسسية بطريقة متكاملة على نطاق المنظمة. وقالت إن إنشاء مكتب مستقل لإدارة المخاطر المؤسسية يرأسه مدير المكتب ويكون مسؤولا أمام نائب رئيس الصندوق قد أرسى خط دفاع ثانٍ كامل. وعلى الرغم من أن هذا المكتب الذي لا يزال قيد الإنشاء ولم يكتمل ملاك موظفيه بعد، فإن الغرض منه هو دعم تنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية من خلال تحديد المخاطر الناشئة التي يمكن أن تؤثر على مركز رأس المال والميزانية العمومية في الصندوق، وتوفير الإشراف على إدارة المخاطر من جانب المسؤولين عن إدارة المخاطر (خط الدفاع الأول)، وتوفير الدعم والتوجيه بشأن مسائل المخاطر، وضمان الوفاء بمهمة الصندوق في نهاية المطاف بفعالية وعلى نحو مستدام. وتهدف جميع هذه الأنشطة أيضا إلى حماية التصنيف الائتماني للصندوق. وفي ختام العرض، سلطت الإدارة الضوء على الالتزام بالمشاركة القوية مع ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي وأعضاء لجنة مراجعة الحسابات والقوائم، مؤكدة وجود تلك المشاركة. وسلطت الضوء أيضا على الالتزام بالتحسين المستمر لجودة المعلومات وزيادة التركيز على لوحة متابعة المخاطر وعلى جودة البيانات وتواترها.

21- ورحب أعضاء اللجنة بالتحديث، ودعوا إلى عقد جلسات إحاطة في الاجتماعات المقبلة حول التقدم المحرز، وطلبوا إيضاحات بشأن الإشراف على جميع فئات المخاطر. وبينما أشار الأعضاء إلى أن الإشراف على المخاطر المالية وصل إلى مرحلة متقدمة وأن تنفيذ سياسة المخاطر التشغيلية سيكتسب مزيدا من الوضوح بعد تعيين موظف متخصص في هذا الموضوع، ركزت الأسئلة أيضا بصفة خاصة على المخاطر غير المالية الأخرى، مثل تنفيذ البرامج ومخاطر السمعة.

تقرير كفاية رأس المال (AC 2020/159/R.9) للاستعراض

22- قدَّمت الإدارة تقرير كفاية رأس المال حتى يونيو/حزيران 2020، مشيرة إلى أن جميع النسب لا تخرج عن الحدود المقررة في سياسة كفاية رأس المال. وأضافت أن نسبة رأس المال القابل للتخصيص، وهي 40 في المائة، لا تزال مستقرة نسبيا بالمقارنة مع أرقام ديسمبر/كانون الأول 2019. ويدل ذلك على أن الوضع الرأسمالي الحالي في الصندوق يكفي لاستيعاب الخسائر التي يمكن أن تنشأ عن عملياته الإنمائية، بما فيها الخسائر التي يمكن أن تحدث بسبب الضغوط غير المرجحة. وأشارت الإدارة إلى أنه بالنظر إلى أن جائحة كوفيد-19 لا تزال تُشكل خطرا كبيرا للمقترضين من الصندوق، تخضع مخاطر الأثر المحتمل لتقييم مستمر، ومن المتوقع تخفيفها إلى حد ما من خلال وضع الدائن المفضَّل. وتتوقع الإدارة إدخال بعض التحسينات على النهج الحالي، وستُعرض على المجلس التنفيذي في المستقبل. ولوحظت المعلومات الإضافية المقدَّمة في التقرير المتعلق بالمنهجية البديلة لقياس المخاطر التشغيلية.

23- ورحب الأعضاء بالتقرير، وطلبوا مزيدا من التفاصيل عن الأثر المحتمل لزيادة أنشطة الإقراض، وعن اختبارات القدرة على تحمل الضغوط. وفي هذا الصدد، قالت اللجنة إنها ترى أن اختبار القدرة على تحمل الضغوط عملية مفيدة للغاية، وإنها تُشجِّع الإدارة على تنقيح صياغتها وطريقة عرضها في التقارير المقبلة.

24- واعتُبر أن الوثيقة قد تم استعراضها، وستقدَّم إلى المجلس التنفيذي لاستعراضها في دورته المقبلة.

الإقراض إلى الكيانات دون الوطنية في سياق نموذج العمل الجديد في الصندوق (AC 2020/159/R.12) - للاستعراض

25- قدَّمت الإدارة بند جدول الأعمال، مشيرة إلى أن التفاصيل الإضافية قد أُدرجت لمتابعة التعليقات المقدمة من المجلس التنفيذي ولجنة مراجعة الحسابات في الاجتماعات السابقة. وأضافت أن الوثيقة تشمل الآن تحليلا للفرص، وخبرات المنظمات الأخرى، والطلب المحتمل. وتُعبِّر الوثيقة أيضا عن النهج القانوني الذي أشار إليه ممثلو الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي في تعليقاتهم الخطية، وتدعو إلى العمل مع الكيانات دون الوطنية فقط بدعم من ضمان سيادي واضح وقابل للإنفاذ ويفي بمعايير الصندوق. وسيترتب على ذلك تعديل اتفاقية إنشاء الصندوق وسياسات التمويل المقدم من الصندوق ومعاييره.

26- وطلب الأعضاء إيضاحات بشأن الصياغة المقترحة لتعديلات وثائق الهيئات الرئاسية كي تُعبِّر عن متطلبات الضمان السيادي، بعد أن ذكرت إحدى الدول الأعضاء أنها ترى أن التعديل المتعلق بإقراض الكيانات دون الوطنية في اتفاقية إنشاء الصندوق غير ضروري. وبالإضافة إلى ذلك، طُلبت بعض الإيضاحات بشأن التسعير وتدابير التخفيف من المخاطر، وفعالية آلية وضع الدائن المفضَّل في هذه الحالة، والحاجة إلى توضيح مفهوم الإضافية.

27- وقدمت الإدارة مزيدا من المعلومات، وقالت إنها توافق على تحري مزيد من الحصافة في إعادة صياغة مشروع تعديلات اتفاقية إنشاء الصندوق، وتقديمها إلى اللجنة ضمن البند 15 من جدول الأعمال المتعلق بالتعديلات المقترحة على النصوص القانونية الأساسية للصندوق. ولاحظت اللجنة دعوة عدة أعضاء إلى التزام الحذر، وقالت إنها تعتبر أن الوثيقة قد تم استعراضها.

تحديث عن تنفيذ سياسة مكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب ووظيفة الرقابة (AC 2020/159/R.11) - للاستعراض

28- قدَّمت الإدارة تحديثا عن تنفيذ سياسة مكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب، وإطار الرقابة الداخلية في الصندوق، بعد موافقة المجلس التنفيذي عليها في عام 2019. وأشارت إلى إنشاء وحدتين داخل شُعبة المراقب المالي، هما وحدة العناية الواجبة لنزاهة الأطراف الثالثة ووحدة الرقابة. وأُبلغت اللجنة بالتقدم المحرز في تنفيذ السياسة، لا سيما فحص الأفراد والشركات في الملفات الرئيسية للبائعين وكذلك الموظفين في الصندوق - باستخدام قواعد البيانات وفق المعايير المعمول بها في هذا المجال، وإطلاق استبيان "اعرف عميلك" وكذلك دمج البنود الرئيسية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب في مختلف الاتفاقات والإجراءات والمبادئ التوجيهية. ولوحظت أيضا الأعمال التي تم الاضطلاع بها لتعزيز رصد الضوابط والتحقق منها وتوثيقها في الصندوق، وإنشاء سجل الأداء الخاص بالمراقب المالي.

29- ورحب أعضاء اللجنة بالتقدم المحرز، وطرحوا تساؤلات عن الإجراءات المتخذة من الإدارة في حال تلقي تنبيهات مهمة تحذر من عمليات غسل أموال، وطلبوا تفاصيل عن جهود التنسيق مع سائر الشعب.

30- وقدمت الإدارة تفاصيل أخرى أوضحت فيها التدابير المتخذة في عام 2020 عندما لوحظت بعض التنبيهات المهمة. وأشارت أيضا إلى برنامج التدريب الواسع الذي أطلقته شُعبة المراقب المالي. وأُبلغت اللجنة أيضا بالعلاقة القوية والتعاون في هذا الموضوع مع مكتب المراجعة والإشراف ومكتب إدارة المخاطر المؤسسية.

31- وقالت اللجنة إنها تلاحظ التحديث، وأنها تشيد بالإدارة وتشجعها على توخي أعلى درجات اليقظة في المنظمة بأسرها في ظل ما يمكن أن يواجهه الصندوق من مخاطر تمس سمعته حتى وإن أفلتت معاملة واحدة من إطار الرقابة.

الموارد المتاحة لعقد الالتزامات (AC 2020/159/R.14) - للاستعراض

32- قدمت الإدارة بند جدول الأعمال، مشيرة إلى أنه يجري تغيير تعريف الموارد المتاحة لعقد الالتزامات كي يعبِّر تماما عن متطلبات سياسة السيولة الجديدة. ولوحظ أيضا أن وثيقة الموارد المتاحة لعقد الالتزامات تُقدِّم للمرة الأولى خطة تمويل.

33- ورحب أعضاء اللجنة بالوثيقة وطلبوا تفاصيل إضافية عن الأرصدة الكبيرة غير المستخدمة وكذلك التضارب بين مستويات برنامج القروض والمِنح لعام 2021 على النحو المحدَّد في وثيقة الميزانية والموارد المتاحة لعقد الالتزامات.

34- وقدمت الإدارة التفاصيل المطلوبة، وأوضحت أن هناك مفاضلة بين زيادة صرف الأموال، والكفاءات، ومستويات السيولة الملائمة.

35- واعتُبر أن الوثيقة قد تم استعراضها، وستقدَّم إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها في دورته المقبلة.

تحديث شفوي عن إصلاح أسعار الفائدة السائدة بين المصارف - للعلم

36- قدِّمت الإدارة تحديثا شفويا عن حالة إصلاح أسعار الفائدة السائدة بين المصارف، بما في ذلك لمحة عامة عن الاعتبارات المالية والتشغيلية بالنسبة للصندوق. وأشارت إلى قيام مجموعة عمل مشتركة بين الشُعب بمشاركة من دائرة العمليات المالية ومكتب إدارة المخاطر المؤسسية بإجراء تقييم أوّلي تناول المجالات الرئيسية لأثر ذلك على الصندوق. وفيما يتعلق بالحسابات المصرفية والاستثمارات، لا يلزم من الإدارة اتخاذ أية إجراءات، إذ ستقوم المصارف أو جهات إصدار السندات بتطبيق السعر المرجعي الجديد. ولن تكون هناك حاجة إلى تغيير اتفاقيات قروض الصندوق نظرا لأنها تتضمن إشارة عامة إلى "أسعار الفائدة المرجعية المستخدمة في الصندوق". ومع ذلك، سيجري إنشاء قنوات للتواصل الوثيق مع المقترضين لضمان الوضوح بشأن الانتقال. وترتبط اتفاقيات الاقتراض الحالية بسعر الفائدة على معاملات اليورو فيما بين المصارف (يوريبور)، ونظرا لعدم استبدال سعر الفائدة على معاملات اليورو فيما بين المصارف، لن تكون هناك حاجة لتعديل هذه الاتفاقيات. وسيؤثر ذلك نوعا ما على العمليات المحاسبية في الصندوق، وإن لم يكن على المنهجية الفعلية للتقييم العادل للنُظم المالية؛ بينما لن يكون لذلك تأثير يُذكر على نُظم تكنولوجيا المعلومات في الوقت الحالي لأن التغيير سيقتصر على مصدر البيانات. وسيجري إطلاع لجنة مراجعة الحسابات على آخر المستجدات مرة أخرى خلال عام 2021.

37- وأشارت اللجنة إلى أهمية هذا الموضوع من وجهة النظر القانونية والتشغيلية والمالية، بما يشمل التسعير، وطلبت تحديثات إضافية في المستقبل.

التقارير المالية الاعتيادية التي تعرض على المجلس التنفيذي – للاستعراض

تقرير عن حافظة استثمارات الصندوق للفصل الثالث من عام 2020 (AC 2020/159/R.16)

38- قدَّمت الإدارة إلى اللجنة إحاطة عن وثيقة حافظة الاستثمارات التي تتضمن معلومات عن الحالة حتى نهاية سبتمبر/أيلول 2020. ولوحظ أن الأداء خلال السنة حتى سبتمبر/أيلول 2020 كان إيجابيا بصورة طفيفة.

تحديث شفوي عن عملية التصنيف الائتماني - للعلم

39- قدَّمت الإدارة تحديثا شفويا عن عملية التصنيف الائتماني التي أفضت مؤخرا إلى الحصول على تصنيف ثانٍ من مؤسسة ستاندرد آند بورز من الفئة +AA، مع توقع استقرار التصنيف.

40- وأُبلغت اللجنة أيضا بالمعايير الرئيسية والنقاط الرئيسية التي تؤخذ في الاعتبار عند منح هذا التصنيف وهي بالنسبة للصندوق تشمل ما يلي: (أ) صورة المخاطر المؤسسية القوية وصورة المخاطر المالية القوية للغاية؛ (ب) وضع الدائن المفضَّل الذي يعوِّض جزئيا عن نقص رأس المال القابل للاستدعاء.

41- وأكدت الإدارة من جديد أهمية محافظة الصندوق على هذا التصنيف الائتماني الذي ستقوم الوكالات بفحصه وتقييمه بانتظام، مشددة على أهمية سياسة السيولة الجديدة وإطار الاقتراض المتكامل المقترح لدعم الحصول على تصنيفات قوية.

42- وهنأت اللجنة الإدارة على الأعمال والنتائج العظيمة التي تحققت. وأشارت أيضا إلى أن الحفاظ على درجة التصنيف الممتاز بمرور الوقت يتطلب تنفيذا سليما للسياسات المعتمدة بالفعل وكذلك السياسات التي لم تتم الموافقة عليها بعد. واعتُبر أن التحديث قد تمت الإحاطة به علما.

إدارة الأصول والخصوم: تقرير منتصف المدة والطريق إلى الأمام (AC 2020/159/R.10) - للاستعراض

43- قدَّمت الإدارة تحديثا عن التقدم المحرز في تنفيذ وظيفة إدارة الأصول والخصوم، بما في ذلك تحليل المخاطر المالية الشاملة والتعقيبات بشأن تقرير شامل عن إدارة الأصول والخصوم.

44- وأشار أعضاء اللجنة إلى التقدم المُحرز، وطلبوا معلومات إضافية عن تواتر التقرير وشكله، والأثر المحتمل لإصلاح أسعار الفائدة السائدة بين المصارف، ولاسيما المخاطر الأساسية، وكذلك معلومات عن خطط تتبُّع إنجاز المراحل الرئيسية في تنفيذ إطار إدارة الأصول والخصوم. وطُلب أيضا تجنب الإشارة إلى الاقتراض من السوق في الوثيقة. وأوصت اللجنة عموما بأن تضع الإدارة خارطة طريق من أجل التنفيذ الكامل للسياسة، وبخاصة فيما يتعلق بجميع المقاييس المتصورة، وعدم تطابق أسعار الفائدة الذي من المرجح أن ينشأ في ظل ازدياد استخدام الموارد المقترضة.

45- وأوضحت الإدارة أن التقرير الشامل سيقدَّم سنويا، ووافقت على إلغاء أية إشارة إلى الاقتراض من السوق.

46- واعتُبر أن الوثيقة قد تم استعراضها، وستقدَّم إلى المجلس التنفيذي في دورته المقبلة لاستعراضها.

سياسة السيولة الجديدة (AC 2020/159/R.5) - للاستعراض

47- قدَّمت الإدارة بند جدول الأعمال، مشيرة إلى أن الوثيقة قد تم تحديثها لتشمل التعليقات المقدمة من لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي في اجتماعاتهما السابقة في سبتمبر/أيلول. وتتضمن السياسة الآن اختبارات للقدرة على تحمل الضغوط في النفقات الإدارية وغيرها من التدفقات النقدية المعرَّضة للضغوط والتي تؤثر على المستوى المستهدف للسيولة. وتُعبِّر الوثيقة حاليا عن إنشاء مكتب إدارة المخاطر المؤسسية. وتتضمن هذه النسخة من السياسة وصفا أفضل لمتطلبات السيولة المزدوجة.

48- ورحَّب أعضاء اللجنة بالسياسة المنقّحة. وطلبوا إيضاحات بشأن إعادة معايرة مستويات السيولة قبل التنفيذ في عام 2022 لضمان الامتثال للحد الأدنى الجديد للمتطلبات، بالإضافة إلى مزيد من التفاصيل عن مؤشرات الإنذار المبكر للحد الأدنى لمتطلبات السيولة والمستوى المستهدف للسيولة. وطُلبت أيضا تفاصيل أخرى عن التخطيط للطوارئ ومحركاته.

49- وقدَّمت الإدارة عدة إيضاحات. ولوحظ بصفة خاصة أن الحد الأدنى لمتطلبات السيولة، بوصفه مرتكزا لسياسة السيولة، يتسم بقدر أكبر من الاستقرار، وأما المستوى المستهدف للسيولة فهو نطاق يعتمد على مساهمات تجديد الموارد وسيجري بناؤه تدريجيا لتكوين احتياطيات السيولة الوقائية.

50- وأشارت اللجنة إلى خطط الإدارة للامتثال لمؤشرَي السيولة بحلول نهاية التجديد الثاني عشر للموارد وما تنص عليه سياسة السيولة من أن المستوى المستهدف للسيولة سيتحقق في غضون مدة تتراوح بين سنتين و5 سنوات من تنفيذ السياسة، وقالت إنها تلاحظ أن تحديد مستويات مستهدفة وسيطة سيكون ملائما لتجنب تأثيرات السقوط في منحدر مالي، وأنها تعتبر أنه قد تم بذلك استعراض الوثيقة، وأنها جاهزة لتقديمها إلى المجلس التنفيذي في دورته المقبلة للموافقة عليها.

التعديلات المقترحة على النصوص القانونية الأساسية للصندوق (AC 2020/159/R.13) - للاستعراض

51- قدمت الإدارة الوثيقة، مشيرة إلى التغييرات المقترح إدخالها من أجل: (1) تدوين الممارسات القائمة، بما فيها الممارسات المتعلقة بالاقتراض، والإقراض للكيانات دون الوطنية مثل المصارف الإنمائية الوطنية؛ (2) تنفيذ السياسات والاستراتيجيات المعتمدة مؤخرا، بما في ذلك إصلاح إطار القدرة على تحمل الديون، وإطار السداد المعجَّل والسداد المبكِّر الطوعي؛ (3) الاعتراف بالأهداف الاستراتيجية لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق وإجراء أية تغييرات تكون المناقشات المتعلقة بها مع الأعضاء قد وصلت إلى مرحلة متقدمة ولكن لم تتم الموافقة عليها بعد (مثل إطار الاقتراض المتكامل وآلية التحصيل المبكر).

52- وبناءً على تعليقات الدول الأعضاء أثناء مداولات لجنة مراجعة الحسابات، أُعدت رسالة تُشكل جزءا لا يتجزأ من الوثيقة AC 2020/159/R.13. وستقدَّم في شكل تصويب إلى المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول لتوضيح النقاط الأربعة التالية:

- الإقراض إلى الكيانات دون الوطنية

يُستعاض عن صياغة البند 1 (ب) من المادة 7 من اتفاقية إنشاء الصندوق الذي ينص على أنه "يجوز للصندوق أن يطلب" بعبارة "يطالب الصندوق عادة بضمانات حكومية مناسبة أو ضمانات أخرى، ما لم يقرر المجلس التنفيذي خلاف ذلك على أساس تقييم شامل للمخاطر والضمانات ذات الصلة". وسيوفر هذا التعديل مزيدا من الوضوح على أن القاعدة العامة يجب أن تكون أن هناك حاجة إلى ضمان سيادي. وأما أية استثناءات محتملة لهذه القاعدة العامة ستحتاج إلى استعراض دقيق من جانب المجلس التنفيذي.

- أنشطة الاقتراض

إجراء تعديل آخر على التعديل المقترح في المادة 10، البند 2(د) – الامتيازات والحصانات لتصحيح خطأ مطبعي. ولا يوجد تغيير في الصيغة نفسها – يتمثل التغيير ببساطة في نقل عبارة "بشرط ما يلي:" إلى السطر التالي.

- حقوق التصويت للتحصيل المبكر

التوضيح في البند 5 (هـ) من المادة 4 والبند 3 (ج) من المادة 6 من اتفاقية إنشاء الصندوق أن التحصيل المبكر يمكن أن ينتج عنه خصم ولكن ائتمان أيضا.

- السداد المُبكر والسداد الطوعي

التوضيح في سياسات التمويل المقدم من الصندوق ومعاييره وفي الشروط العامة بأن آلية السداد يحكمها إطار السداد المعجَّل والسداد المُبكر الطوعي بدلا من عبارة "إطار للسداد المعجَّل" التي تُعتبر غامضة أكثر من اللازم. وتُعدَّل كذلك الشروط العامة للتوضيح بأن السداد المعجَّل والسداد المُبكر الطوعي لا يتعلقان فقط بأصل القرض بل وكذلك الفائدة.

53- وأعرب بعض أعضاء اللجنة عن القلق بشأن تقديم تعليقات في هذه المرحلة من العملية لأن بعض القرارات لن تكتسب صفة رسمية إلاّ في مرحلة لاحقة أثناء الدورتين المقبلتين للمجلس التنفيذي ومجلس المحافظين. وأوضح رئيس لجنة مراجعة الحسابات وأكد من جديد أن دور اللجنة هو استعراض الوثائق قبل عرضها على المجلس للنظر فيها.

54- وأبدت اللجنة ملاحظات محدَّدة على بعض أقسام الوثيقة:

- كان هناك توافق واسع في الآراء بشأن القسم المتعلق بالإقراض إلى الكيانات دون الوطنية، ولكن أحد أعضاء اللجنة أعرب عن القلق بشأن الحاجة إلى تعديل اتفاقية إنشاء الصندوق؛

- كان هناك أيضا توافق واسع في الآراء بشأن صياغة القسم المتعلق بأنشطة الاقتراض على الرغم من أن أحد أعضاء اللجنة ذكر أنه لا يُحبِّذ ما يعتبره نصا "فضفاضا" نوعا ما، بينما أعرب سائر الأعضاء عن تأييدهم للتغييرات المقترحة بصيغتها المقدَّمة.

وردا على الشواغل المتعلقة بوجود نص فضفاض، أوضحت الإدارة بأن الموافقة على هذا النص لا تحمل في طياتها أية إمكانية للاقتراض من السوق. وسيلزم الحصول على موافقات أخرى من الهيئتين الرئاسيتين - أي المجلس التنفيذي ومجلس المحافظين - اللتين سيُطلب منهما الموافقة على عدة وثائق متصلة بتنفيذ أي نشاط مستقبلي للاقتراض من السوق. وأشارت الإدارة كذلك إلى أن استخدام نص أضيق وأكثر إلزاما يمكن أن يشكل تحديا للمقرضين المحتملين.

- قوبل الجزء المتعلق بحقوق التصويت للتحصيل المبكر بتأييد من جميع أعضاء اللجنة.

55- واعتُبر أن الوثيقة قد تم استعراضها، وستقدَّم إلى المجلس التنفيذي في دورته القادمة مصحوبة بتصويب لاستعراضها.

برنامج عمل لجنة مراجعة الحسابات لعام 2021 (AC 2020/159/R.15) - للموافقة

56- اعتُمد برنامج العمل لعام 2021 بعد إضافة تحديث عن إصلاح أسعار الصرف السائدة بين المصارف.

مسائل أخرى

57- لم تُطرح أية بنود إضافية كمسائل أخرى.